ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Civil Society Organizations and Their Roles in Constructing the Capabilities of Teaching Staff: An Empirical Study of Displacement Schools in Erbil

Tariq Ayed Matar

/ College of Medicine/ University of Tikrit

* *Corresponding author: E-mail* :
tariqaayed@tu.edu.iq
07701779786

Keywords:
Organization
Society
Civilization
Building
Capacity

ARTICLE INFO

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Feb 2022
Available online 20 Dec 2022
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ABSTRACT

Civil society organizations are a civilizational necessity that signifies the progress of the peoples and their advancement. In a short period of time, they have been able to play important roles, including assistance to victims of war and violence. This research attempts to shed light on the programs and activities that targeted the teaching staff in the representatives of the Ministry of Education for the affected areas and their role in constructing the capabilities of teaching staff in displacement school in Erbil.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.12.2.2022.20

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University

منظمات المجتمع المدني ودورها في بناء قدرات الهيئة التدريسية – دراسة ميدانية لمدارس النازحين في مدينة أربيل

م. طارق عايد مطر / كلية الطب/ جامعة تكريت

الخلاصة:

إن منظمات المجتمع المدني ضرورة حضارية تؤشر على تقدم الشعوب ونهضتها، وتعتني الدول بموضوعية تأسيسها ودعمها من خلال سن القوانين والانظمة والتشريعات التي تساعدها في بناء هيكلها الاداري. ولقد استطاعت خلال فترة زمنية قصيرة من لعب ادواراً مهمة واساسية شملت تقديم مساعدات لضحايا الحروب واعمال العنف. وفي بحثنا حاولنا تسليط الضوء على البرامج والانشطة التي استهدفت الهيئة التدريسية في ممثليات وزارة التربية للمناطق المنكوبة وما دورها في بناء القدرات التدريسية لمدارس النازحين في اربيل. واحتوى بحثنا على ثلاثة مباحث عرضنا في المبحث الاول الاطار النظري للبحث، اما في المبحث الثاني تناولنا بناء القدرات للهيئات التدريسية لمدارس النازحين ومنظمات المجتمع المدني،

مقاربة تعريفية، واخيراً المبحث الثالث الاطار المنهجي وتحليل الاستبانة. وحصلنا على مجموعة من النتائج وقدمنا بعض المقترحات حول موضوع البحث.

- الكلمات المفتاحية: (منظمات –المجتمع– المدني– بناء – قدرات)

المقدمة

منظمات المجتمع المدني ضرورة حضارية تؤشر تقدم الشعوب ونهضتها وتقدمها , وتعتني الدول بموضوعة تأسيسها ودعمها من خلال سن القوانين والانظمة والتشريعات التي تساعدها في بناء هيكلها الاداري.

ولم تكن ولادة منظمات المجتمع المدني العراقي ولادة طبيعية وسهلة رغم تاريخ نشأة هذه المنظمات الذي يعود لبدايات القرن الماضي ، لقد شهدت الفترة التي أعقبت احداث عام 2003 تأسيس المئات من منظمات المجتمع المدني في عموم العراق مع عدم فعالية بعضها ، ولا يخفى على احد الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية التي عملت في العراق بعد التغيير من تقديم يد العون والمساعدة لإعداد كبيرة من المنظمات تمثلت بالتدريب وإعداد كوادر المنظمات في دورات داخل وخارج البلد وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات.

لقد استطاعت منظمات المجتمع المدني وخلال فترة زمنية قصيرة من القيام بأدوار مهمة وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس الحافظات وغيرها الكثير من المواضيع.

وفي بحثنا هذا المعنون (منظمات المجتمع المدني ودورها في بناء قدرات الهيئة التدريسية – دراسة ميدانية لمدارس النازحين في مدينة اربيل) سنحاول تسليط الضوء على البرامج والانشطة التي استهدفت الهيئة التدريسية في مديريات التربية في المناطق المنكوبة وكيف ساهمت بشكل مباشر في بناء قدرات الهيئة التدريسية لمدارس النازحين واثار تلك العملية على مستوى المدارس والطلبة .

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

أولا : عناصر البحث

1- موضوع البحث:

بات من الضروري والمؤكد ان كوادر المؤسسات التعليمية والتربوية بحاجة ماسة الى بناء القدرات وتطوير القابليات كي يلقى اثر هذا البناء على العملية التعليمية من جهة وعلى تطور المسار التعليمي الوطني من جهة اخرى وبالتالي فان أي جهة داعمة معرفيا لمثل هكذا تطور تعتبر نقلة نوعية في التربية والتعليم العراقي .

ومنظمات المجتمع المدني اخذت على عاتقها هذا الدور حيث دخلت بقوة الى وزارتي التربية والتعليم واستطاعت استحصال الموافقات الرسمية للبدء في تنفيذ برامج وانشطة تعليمية هدفها بناء قدرات الكادر التعليمي خاصة في المناطق التي تعرضت لدخول داعش لها وتدمير الحياة التعليمية وتهجير ونزوح الالاف من المعلمين والطلبة مما تطلب الامر توحيد الجهود الحكومية والغير حكومية لإعادة ادماج الكادر والطلبة مرة اخرى الى المسيرة التعليمية .

وتتجلى طبيعة الدراسة في الاجابة عن التساؤلات الاتية :

- ما هي اوجه بناء القدرات التي قامت بها منظمات المجتمع المدني تجاه الهيئة التدريسية ؟
- هل استطاعت برامج بناء القدرات من تحقيق هدفها وهل وجد تأثير على المسيرة التعليمية ؟
- كيف يمكن تطوير هذه البرامج مستقبليا وكيف يمكن اشراك اكبر قدر ممكن من الهيئة التدريسية ؟
- هل استفادت الهيئة التدريسية من برامج بناء القدرات اثناء فترة النزوح وهل طبقت المعلومات ميدانيا؟
- هل يوجد خطة تربوية لتطوير هذه البرامج ؟

2- اهداف البحث

- تحليل برامج منظمات المجتمع المدني تجاه الهيئة التدريسية .
- ربط بناء القدرات بالمسيرة التعليمية ودرجة نجاحها .
- ربط متغيرات النزوح والهجرة والظروف التي تعرضت لها المسيرة التعليمية بدور المنظمات .

3- اهمية البحث

يعد بناء القدرات من أهم محاور تطوير العمل، وهو نشاط مخطط له يهدف لتنمية القدرات والمهارات الفنية والادارية للأفراد العاملين والارتقاء بمستوى أداء عملهم، ولتمكينهم من أداء فاعل ومثمر يؤدي لبلوغ أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة بأعلى كفاءة ممكنة.

وبناء القدرات ليس هدفاً في حد ذاته وإنما هو عملية منظمة تستهدف تحسين وتنمية قدرات واستعدادات الأفراد، بما ينعكس أثره على زيادة أهداف المؤسسات المحققة ، إن بناء القدرات هو الوسيلة الأهم التي تؤدي إلى تنمية وتحسين الكفاية الإنتاجية للمؤسسات, بناء القدرات هو عملية مستقبلية.

4- فرضيات البحث

يحاول البحث التحقق من الفرضية الاتية :

(مارست منظمات المجتمع المدني دورا بارزا في بناء قدرات الهيئة التدريسية لمدارس النازحين)

ومن هذه الفرضية الرئيسية يمكن ان نشتق الفرضيات الفرعية الاتية :

1. تمارس منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في تقديم الخدمات التعليمية للمعلم والطالب .
2. تمارس منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في اعادة ادماج معلمي مدارس النازحين في المسيرة التعليمية.
3. يؤثر بناء قدرات الهيئة التدريسية في نجاح العملية التعليمية في ممثليات التربية .
4. يؤثر بناء قدرات الهيئة التدريسية في مسيرة الطالب العلمية .

ثانياً : تحديد المفاهيم العلمية

1- بناء القدرات Capacity Building

هي العملية التي يحصل بها الأفراد والمنظمات على المهارات والمعارف اللازمة لأداء وظائفهم بكفاءة وتحسينها والاحتفاظ بها. كثيرًا ما يستخدم بناء القدرات وتنمية القدرات بالتبادل ومع ذلك، فإن بعض الأشخاص يفسرون بناء القدرات على أنه لا يعترف بالقدرات الحالية، في حين أن تنميه القدرات تعترف بالقدرات الحالية التي تحتاج إلى تحسين[1] بناء قدرات المجتمع المحلي هو نهج مفاهيمي للتغيير الاجتماعي والسلوكي ويؤدي إلى تطوير البنية التحتية في حاله المياه والصرف الصحي التي تركز على فهم العقبات التي تحول دون الناس، والحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من تحقيق أهدافها الإنمائية مع تعزيز القدرات التي تمكنها من تحقيق نتائج قابلة للقياس. ظهر مصطلح بناء القدرات المجتمعية في معجم التنمية الدولية خلال التسعينات. واليوم، أدرجت "بناء القدرات المجتمعية" في برامج معظم المنظمات الدولية التي تعمل في مجال التنمية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية مثل اوكسفام الدولية. أدى استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع إلى جدل حول معناه الحقيقي. يشير بناء القدرات المجتمعية إلى تعزيز مهارات وكفاءات وقدرات الناس والمجتمعات المحلية في المجتمعات النامية حتى يتمكنوا من التغلب على أسباب استبعادهم ومعاناتهم. وتستخدم المنظمات غير الحكومية والحكومات بناء القدرات التنظيمية لتوجيه تنميتها وأنشطتها الداخلية.(2)

2- الهيئة التدريسية Faculty

هم الاشخاص الذين يوفرون التعليم للتلاميذ (الأطفال) والطلاب (البالغين)، ودور الهيئة التدريسية هو رسمي في كثير من الأحيان في المدرسة أو أي مكان آخر من التعليم الرسمي. وفي كثير من البلدان،

يجب على الشخص الذي يرغب أن يصبح عضو هيئة تدريسية أولا الحصول على مؤهلات مهنية محددة أو أوراق اعتماد من جامعة أو كلية، قد تكون هذه المؤهلات المهنية وتشمل دراسة علم التربية، علم التدريس، المعلمين، مثل غيرهم من المهنيين، قد يكون لها لمواصلة تعليمهم بعد تأهله، وهي عملية تعرف باسم التطوير المهني المستمر. ويمكن للهيئة التدريسية استخدام خطة درس لتسهيل تعلم الطلاب، وتقديم دورة دراسية وهو ما يسمى بالمناهج الدراسية .(3)

3- المنظمة Organization

يدل هذا المفهوم على مجموعة من الافراد والهيئات يجتمعون فيما بينهم وينتظمون بمقتضى قواعد موضوعة ولوائح محددة وشرائع مقننة لتحقيق اهداف مرسومة وتنفيذ وظائف خاصة ، وذلك مثل النقابات والاحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والعلمية والبنوك والمؤسسات وغيرها. (4)

ويعرف كل من (بروم وسلزنك) المنظمة بانها العلاقة المنظمة التي تربط الافراد والجماعات ويقولان بانها من المصادر الاساسية التي تحدد مجرى النظام في الحياة الاجتماعية(5)، وكان يعني علماء الاجتماع القدامى باصطلاح المنظمة المجتمعات الكبيرة التي تخصصوا بدراستها ثم بعد ذلك اخذ يعني الجماعات الاجتماعية مهما كان حجمها.

4- المجتمع المدني Civil Society

يشير هذا المفهوم الى مجموعة الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ، ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية الدولة.[6] ويعرفه ريموند هينيبوش بانه شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الاولية ولكنها في الوقت نفسه تعمل على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها.[7]

المبحث الثاني

بناء قدرات الهيئة التدريسية لمدارس النازحين ومنظمات المجتمع المدني مقاربات تعريفية

اولا : منظمات المجتمع المدني .... مقاربة تاريخية

إن الديموقراطية كنهج للحياة في الدولة والمجتمع، لا تعتبر نظاماً سياسيا فقط، فهي تحيط بالحياة العامة في جميع مجالاتها، السياسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتتشكل بها المسارات الرئيسة، للبناء الديمقراطي السليم للدولة.

إن الديموقراطية العامة ، لا تكون ذات أثر عملي، دون أن تكملها الملاحق المتممة لها، ضمن المسارات الديموقراطية الأخرى، سواء في التعليم او الاقتصاد أو المجتمع، أو مناحي الثقافة والإبداع

والحريات العامة، في الفكر والرأي، ويعبّر عن هذه المنظومة المتكاملة، في الأدوار والمهام والواجبات، بدولة المؤسسات، وهي شكل التنظيم السياسي للدولة، الذي تتجلّى به المؤسسة والمنهجية، في الإدارة وآليات صنع واتخاذ القرار، والدور المجتمعي والثقافي، الذي يعتمد الديموقراطية كنهج للدولة، والتخطيط الحكومي المنهجي، في بناء مؤسساتها، وتفعيل أدوارها ومهامها.(8)

إن مفاهيم المجتمع المدني، وأغراضه وأهدافه، وأدواره التي يضطلع بها في دولة المؤسسات، والإتجاهات المستقبلية المخطط لها، في تنشيطها وتفعيلها، تضمن استقامة النظام الديمقراطي، وثوابته وآلياته، وبالتالي نشر ثقافته، وتعميم الوعي المجتمعي، في تبيان حقوق الفرد وواجباته، من خلال مهام المجتمع المدني، بصفتها الضمانة الأساس، في العملية الديموقراطية.

توفر الديموقراطية بوصفها أسلوب ومنهج في الحياة، فرصة لذوي الكفاءات وأنشطة الخدمة المجتمعية، من ذوي المعارف والمهارات المنتجة والخلاقة، للعمل والإبداع للصالح العام، بما يضمن تقدمهم للمجتمع، وتيسير مخرجات إمكاناتهم فيه، فتتشكل بهم الجمعيات والفعاليات المجتمعية، والتي يعبّر عنها في أدبيات المجتمع المدني، بالمنظمات غير الحكومية NGOs،nongovernment organizations" "، وفق دستور الدولة الديموقراطية، الذي يمنحهم امكانية المشاركة، في مجمل أنشطة العمل العام.

إن المجتمع المنظّم، هو الذي تكون هيئاته وتنظيماته، هادفة إلى منح جميع أفراده، الفرص الكافية، المتكافئة والمتعادلة، لإشباع حاجاتهم في الحرية والحياة الكريمة، ولكي يتمكن المجتمع من الإرتقاء لهذا المعنى، لا بد لطليعة أفراده أن يؤدوا الخدمة للصالح العام، بحيث يشعر هذا الفرد، انه يؤدي دوره في الحياة، إذا اشتغل لأجل المجتمع.

فمن أجل إعداد القادة المؤهلين للخدمة التربوية والاجتماعية ، يوفر المجتمع الديمقراطي فرصة للنخب المؤهلة وذات الكفاءات النوعية، للانضمام إلى مجموعة كبيرة من المنظمات والجمعيات والهيئات والمؤسسات التطوعية، غير الحكومية، NGOs، فيما يطلق عليها اصطلاحا، بالمجتمع المدني society civil،.(9) ..C.S

بالرغم من أن مفهوم المجتمع المدني، هو أكثر اتساعا من ذلك، لأنه يشمل أنشطة وفعاليات أخرى، فاعلة في المجتمع، وإن تكن غير منخرطة بتنظيم أو منظمة، ومنها دور الفرد والأسرة، وحتى العشيرة، في المجتمع ذات الطبيعة القبلية، وكذلك دور الرأي العام، والنشاط الجماهيري العفوي، وحركة الشارع ونبضه ومزاجه، ورؤيته للحكم والدولة، وتطلعاته ورغباته وحاجاته، فضلا عن فعالياته المختلفة، المنظمة منها وغير المنظمة، غير أن هذه المنظمات، لجهة كونها الحجم الرئيس في الفعاليات المجتمعية، أصبح عنوانها متمماً ومعبر عن المجتمع المدني.(10)

إن هذه المنظمات غير الحكومية، التي يتشكل منها الحجم الأكبر من المجتمع المدني، لا تخضع لسيطرة الحكومة، ولا تمولّ من قبلها، وان من حق الأفراد في المجتمع الديمقراطي، الانضمام بحرية اليها بشكل واسع، وهذا أمر جوهري وأساس، بالنسبة للنظام الديمقراطي وآلياته، فعندما تتّحد وتشترك مجموعة

من الأفراد، أو جزء من المجتمع، تربطهم مصلحة مشتركة، أو اهتمام مشترك، فذلك يمنحهم قدرة أكبر، لإسماع أصواتهم، وإمكانية تأثيرهم، في مجمل المسائل العامة في الدولة والمجتمع، مما يؤهلهم لان يكون لهم صوت مسموع في قضايا الساعة العامة، ورأي في القرارات والإجراءات التي تتخذ في هذا الشأن، بما يعبر عنه بمجموعات الضغط.

وبالتالي سيكون لهم حضور في مراكز صنع القرار ومتابعة تنفيذه، وهي المجلس أو الجمعية أو الهيئات المنتخبة، ذات الوظيفة التشريعية أو الرقابية أو الاستشارية في الدولة، إذ أن تمتع مكونات المجتمع المدني، بدرجة من الاستقلالية، يحفظ لها مكانا وسطا بين الدولة وعموم المجتمع، بما يضمن للحكومة المنتخبة، ويفرض عليها، اضطلاعها بالدور المتوازن، في التعبير عن إرادة القاعدة الشعبية، وثوابت الأداء الديمقراطي.(11)

يعود مصطلح المجتمع المدني، إلى فلاسفة العقد الاجتماعي، الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد، باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره، ثم تطوّر المفهوم، ليوصف باعتباره شبكة من التفاعلات التلقائية، القائمة على العادات والأعراف والتقاليد، بما يعبر عنه بالثقافة العامة culture، ضمن المفهوم الأوسع للمفردة، ليتميز بذلك مقصد المجتمع المدني، عن مفهوم الدولة، التي توصف بأنها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية، التي تمارس في إطارها، شبكة العلاقات المكوّنة للمجتمع.[12]

وبرغم الجذور التاريخية للمفهوم، إلّا أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة، ارتبط بالتطور في اتجاه الديموقراطية ومدركاتها، وعليه فان مفهوم "المجتمع المدني"، قد ولد في رحم البناء الديمقراطي، فاصبح يعبّر عن مجموعات المنظمات الاجتماعية غير الحكومية، التي تتمتع باستقلاليتها عن الدولة، وتعبّر عن إرادة القاعدة الشعبية الاجتماعية، وتمثل المؤشر الاجتماعي للحكومة، والضمانة للثوابت الديموقراطية فيها.

ينعكس مفهوم "المنظمة" في الإدارة، على مجمل مكونات المجتمع المدني، التي يعبر عنها بالمنظمات غير الحكومية، فالمنظمة هي وحدة بناء المجتمع المدني، وعندما يضبط عمل المنظمة، وفق أساسيات الأداء الديمقراطي، ينسحب ذلك على أداء المجتمع المدني، فالمنظمة هي ترتيب أو كيان اجتماعي، تجري فيه السيطرة على الأداء، وتوجيهه نحو تحقيق أهداف اجتماعية، وهي ليست مجرد كيانات مادية ومعنوية، بل هي قبل ذلك، كيانات حية، تنشأ وتنمو، وتحيا أو تموت، ضمن البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي تحيط بها وتتفاعل معها.(13)

عليه فلأجل أن تحيا هذه المنظمات وتنمو وتتطور، لا بد من إيجاد البيئة والوسط الملائمين لذلك، إذ أن هنالك بعدين في العمل، لأية منظمة أو مؤسسة، الأول هو "البعد الفلسفي"، وهو الأساس النظري الذي تقوم عليه فكرة أي عمل أو نشاط ضمن المنظمة، ويتحدد ضمن الاتجاه المادي أو الفكري المثالي. أما

البعد الثاني، فهو "بعد الإنجاز"، وهو الأساس والبناء التطبيقي، الذي يعمل على تحويل الأفكار والمبادئ، إلى واقع ملموس.

وهنالك اتجاهان في البعد الإنجازي، الأول يؤكد على الأساس الفردي للعمل والإنجاز (individualism)، ويضع مصلحة الفرد فوق كل اعتبار، على أساس أن جميع القيم والحقوق والواجبات، تنبثق من الأفراد، وان الفرد هو وحدة التنظيم الرئيسة، وهذا الاتجاه من المنظمات، منتشر في المجتمع الغربي.(14)

أما الاتجاه الثاني، فهو الذي يؤكد على قيم الجماعة وأهميتها وأسبقيتها، وان الإنجاز الجماعي هو الأساس، والمصلحة الجماعية تأتي بدرجة سابقة لمصلحة الفرد، عليه فان الجماعة في هذا الاتجاه من المنظمات، هي وحدة التنظيم الرئيسة، وهذا الأسلوب منتشر في المجتمع الياباني مثلا.

إن التركيز على وحدة الفرد التنظيمية، يشجع على التفوق والتنافس نحو الأفضل في العطاء والإبداع، في حين أن وحدة الجماعة التنظيمية، ستمنع إشاعة نظرة التفوق والفردية، وحب الذات، وتشيع العمل الجماعي المرتبط بقيم التعاون والتكامل الإبداعي.

وعليه فان المنظمات التي تنسجم ومتطلبات مجتمعاتنا، لا بد لها من تحقيق الموازنة بين الإتجاهين، الفردي والجماعي، لتكون النموذج الأمثل في العمل والأداء، وصولا إلى ما يمكن أن يطلق عليه، بالمنظمات المجتمعية المتكاملة.

ثانيا : منظمات المجتمع المدني في العراق / مقاربة منهجية واقعية

أصبحت منظمات المجتمع المدني أكثر شيوعاً في العراق بعد عام 2003 ، و ذلك لأنها بدأت بالمشاركة و بلعب دور هام في دعم المواطنة و تحسين نوعية الحياة من خلال التعويض عن الفجوات في الخدمات المتوفرة ، بالإضافة إلى ترويج الممارسات الديموقراطية في بلاد كان قد عانت من الديكتاتورية لعقود.

و بعد مرور خمسة عشر سنة على ظهور منظمات المجتمع المدني أصبح بإمكانها أن تتفاخر بعدة إنجازات هامة ، و لكن لا تزال هذه المنظمات تواجه عدداً من التحديات الكبيرة للتموضع كجزء فعال من عملية الحوكمة في العراق، بعض الأسباب المعيقة لتحقيق أهداف منظمات المجتمع المدني تكمن في القدرات المحدودة ، و ضعف قدرات الوصول إلى التمويل المحايد ، بالإضافة إلى غياب الثقة في الحكومة العراقية بشكل عام. و بالإضافة إلى ما تم ذكره ، فإن عملية تحسين الحوكمة في العراق تواجه تحديات إضافية متمثلة في البيئة القانونية غير الفعالة ، و التعاون الضعيف بين المجتمع المدني العراقي و السلطات ، و غياب الوعي المجتمعي حول الأدوار المطلوبة. يتم النظر إلى منظمات المجتمع المدني على أساس أنها منظمات خيرية توفر الخدمات الإنسانية.

إن معظم منظمات المجتمع المدني في العراق هي منظمات صغيرة مؤسسة من قبل مجموعات تنتمي لمجتمع أو منطقة مشتركة أو عائلة محددة بهدف خدمة منطقة معينة أو للقيام بنشاط محدد. هذه الطريقة

المتبعة تفاقم مواضيع القدرات الضعيفة أصلاً و الهيكلية المتبعة كهيئات مدفوعة باتجاه رغبات المانحين ، و تقوم إلى حد كبير بتقييد قدراتهم على الاستجابة للتغيرات و التطوير و التخصص و بناء المعرفة.[15]

على الرغم من هذه الصعوبات ، فإن منظمات المجتمع المدني يتم التعرف عليها بشكل متزايد كأصحاب مصلحة مشتركة في عملية إصلاح العراق و تحسين الحوكمة ، و يوجد هنالك الكثير من المردودات الإيجابية كنتيجة للوجود القصير الأمد (و الفعال) لمنظمات المجتمع المدني في العراق.

ومن المهم التذكير بأن المجتمع المدني في العراق يختلف عن النموذج الغربي المعروف كجزء مستقل عن الهيكلية الإجتماعية و الدولة، ان المجتمع المدني العراقي يعتمد على القيم التكافلية و التماسك المتجذر من الأخلاقيات الدينية و العشائرية ، و لذلك فقد لا تجد منظمات المجتمع المدني المجال الكافي للتطور في ظل تنافس المجموعات الدينية و العشائرية ، و قد تكون معرضة أيضاً للتشكل من قبل الدولة و الأحزاب السياسية التي تحاول أن تخترق و تسيطر على المجتمع المدني.[16]

معظم المواد المطبوعة التي تدرس و تقيم المجتمع المدني في العراق تتبنى النهج الغربي للنظريات الإجتماعية و تتجاهل خصوصيات الحالة العراقية، ويوجد هنالك حاجة كبيرة لإجراء البحوث على المواضيع المرتبطة بالجذور الإجتماعية ، و من الضروري أن يتواجد تخطيط حول منظمات المجتمع المدني الموجودة من أجل التعرف على الهيئات التي ما زالت مستقلة و التي يمكن دعمها ، و هذا بالدور قد يزيد من قدرات تلك المنظمات على تحقيق أهدافها.

تأثير منظمات المجتمع المدني مرتبط أيضاً بتواجدها أو توافرها على الأرض ، و بعض أجزاء العراق لديه أعداد كبيرة من تلك المنظمات بالنسبة للأجزاء الأخرى. على سبيل المثال ، يوجد منظمة واحدة لكل (11,472) شخص في بغداد بينما هنالك منظمة واحدة لكل (53,969) شخص في ميسان في جنوب العراق. هذا الأمر يخلق حالة من الإنحراف و عدم التوازن بالنسبة لتوفير الخدمات الإنسانية و دعم المجال الإجتماعي العام بالإضافة إلى إعاقة التعاون بين المجموعات المختلفة في المحافظات.(17)

أحد المكونات الأخرى ذات التأثير الكبير على منظمات المجتمع المدني في العراق يتعلق بالإستشارات التشريعية و التأييد/الدعم المقدم على مستوى مجلس النواب العراقي، وعلى الرغم أن منظمات المجتمع المدني لديها موقع جيد في هذا المجال ، يبقى هذا الدور غالباً في أيدي المنظمات المدنية النخبوية بينما يبقى الدعم/التأييد الموفر على مستوى المجتمع ضعيف نسبياً. أحد الأسباب الرئيسية لهذا الضعف يتعلق بطريقة نظر المجتمع إلى منظمات المجتمع المدني و ثقته بها. السبب الآخر هو النسبة المتدنية للمنظمات ذات المستويات الوسطى عندما يتم مقارنتها بالنسبة المرتفعة للمنظمات الشعبية. المنظمات ذات المستويات الوسطى هي في العادة منظمات تتمتع بمستوى جيد من الخبرة و القدرات للتغيير ، بينما تبقى المنظمات على المستوى الشعبي (في أغلب الأحيان) مبنية على المبادرات المجتمعية بدلاً من أن تكون منظمات ذات هيكلية مؤسساتية متطورة.[18]

يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تستمر بلعب دور هام في تقوية المجتمع المدني العراقي، إن وعي و قدرات التعبئة الدولية المتوفرة لدى هذه المنظمات الدولية هما أمران غاية في الأهمية لكي لا يختفي موضوع العراق من أجندات المانحين و من الوعي العام، كما يمكن للمنظمات الدولية أيضاً أن تنشأ بيئة داعمة لتطوير المنظمات المدنية العراقية كما تم فعله في إصدار القانون العراقي الجديد للمنظمات غير الحكومية وبرامج بناء القدرات الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني ، و خصوصاً في مجال الحكومة الداخلية ، هي أيضاً من الأمور التي يمكن تحسينها. أحد المفاتيح المحتملة لتقوية المجتمع المدني العراقي قد يكمن في تطوير وتقوية العلاقات بين المنظمات الدولية و شركائهم العراقيين ، على سبيل المثال من خلال العمل سوية لتطوير و تنفيذ المشاريع و من ثم مراقبتها و تقييمها.[19]

لكن مشاركات المنظمات الدولية في تطوير قطاع منظمات المجتمع المدني العراقي قد لا تستمر على أرض الواقع، ذلك لأن تحديد التوجهات الطويلة الأمد و مواقعها ضمن المجتمع العراقي هو طريق يتوجب على النواحي المتعددة لمنظمات المجتمع المدني بأن تسلكه و تحققه باستقلالية ، في هذه المرحلة يمكن للمنظمات الدولية أن تدعم المنظمات المدنية العراقية من خلال أن تشرح لهم كيف تم تطوير هذه المنظمات الدولية بنفسها و الخيارات التي توجب عليهم إتباعها، سوف ترحل المنظمات الدولية من العراق في وقت ما ، و قد يتم استبدالها بهيئات أخرى لديها توجهات أقرب لحاجات المجتمع العراقي و أكثر تركيزاً على التطوير. و يمكن وقتها للمنظمات غير الحكومية العراقية بأن ترسم طريقها و تاريخها و مستقبلها ، و تطوير قوانينها و ممارساتها بالإضافة إلى دعم الاستراتيجيات و المنهجيات.

ثالثا : بناء القدرات للهيئة التدريسية لمدارس النازحين ومنظمات المجتمع المدني / مقاربة تحليلية

تعد مشكلة النزوح من المشكلات التي تؤرق الضمير الإنساني بل من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي منذ أزمان بعيدة، وأصبحت مشكلة النزوح من أكثر القضايا إلحاحا خاصة مع تزايد عدد النازحين بتزايد أسباب النزوح وتعرض هذه المجموعات للمعاناة وانتهاكات متكررة لحقوقهم خاصة في ظل ضعف آليات الحماية الدولية لهذه الفئات وتقاعس المجتمع الدولي في القيام بمسؤولياته تجاه النازحين ودخول المشكلة الإنسانية في دائرة مصالح الدول مما أدى ذلك إلى تزايد انتهاك حقوق هؤلاء المدنيين رغم وجود المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمات حقوق الإنسان في أماكن تواجد هؤلاء الضحايا حيث نسمع عن الترحيل القسري والاعتقالات والتعذيب والتصفيات الجسدية في وسط النازحين الذين لم يتمكنوا من الفرار إلى خارج حدود دولهم لوجود مجموعة من العقبات في الطريف فنزحوا إلى أطراف المدن، فضلا عن طرد منظمات العون الإنساني والاضرار بالنازحين وتفكيك معسكرات النازحين قسرا وتحت تهديد السلاح وإعادة انتهاك حقوقهم للمرة الثانية، بل تعدى الأمر إلى إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية من دون أي مقومات وتعريضهم لخطر الأمن والجوع أو دمجهم في مجتمعات المدن التي نزحوا مكرهين اليها، ففي ظل هذه الظروف والمتغيرات والمستجدات لا بد من مراجعة شاملة لسبل حماية اللاجئين والمشردين داخليا بشكل يجعلها أكثر فعالية.

المبحث الثالث

الجانب الميداني

الاطار المنهجي

يتناول هذا المبحث الثالث من الدراسة، والمتمثل بالجانب الميداني مجموعة من المحاور المهمة، وخطوات وإجراءات ومعالجات، إذ إن الدراسة الميدانية لا تتضح من دون تحديدها بدقة، ويمكن القول إن هناك محاور أساسية تضمنها هذا المبحث ، يأتي في مقدمتها مجالات الدراسة وحدودها الزمانية والمكانية، ومن ثم الرؤية المنهجية للدراسة، وما تم الاعتماد عليه من مناهج تحتمها الضرورة العلمية لتحقيق الغاية والوصول إلى الهدف، فضلاً عن اعتماد غير طريقة تقتضيها الضرورة البحثية، كما إن تأطير الدراسة بمجموعة من الفرضيات، تستند إليها الدراسة من الأمور الاستراتيجية في هيكلية أية دراسة علمية، إذ تم الاعتماد على فرضيتين رئيسيتين تتفرع عنهما فرضيات ثانوية، كما إن الدراسة قد أرست الأسس التي عليها تم تحديد العينة الحالية، اذ انه تم اخذ عينة من التدريسيين الذين مارسوا عملهم في منطقة النزوح وتم تدريبهم من قبل منظمات المجتمع المدني وما يتبع هذه العملية من خطوات مثل صدق الاستبانة، وثباتها، ومن بعد ذلك تصميم الاستبانة ومعالجة البيانات وصولاً إلى تحديد الوسائل الإحصائية التي تم الاعتماد عليها، وكخطوة خاتمة تأتي مرحلة التحليل للبيانات وهي خطوة جذورها في مقدمة الدراسة وثمارها في النتائج والاستنتاجات والتوصيات .

اولاً: مجالات البحث:

تنحصر حدود البحث الحالي في ثلاثة مجالات رئيسة هي:

1.المجال البشري:

يتمثل باستطلاع آراء الملاك القيادي في وزارة التربية –(عن طريق استبانة معدة خصيصاً لتحقيق اهداف الدراسة)–، والمتمثل بالذوات الذين تم شملهم بالتدريبات المقدمة عن طريق منظمات المجتمع المدني .

2.المجال الجغرافي:

ونقصد به المكان الذي يحتضن الدراسة الحالية، وهو ممثلية التربية في اربيل ومدارسها ، لكونها تحتضن أكبر عدد من الذين تستهدف الدراسة الحالية معرفة آرائهم، من الملاك الاداري والتدريسي .

3.المجال الزماني:

امتدت الدراسة الميدانية من الفترة (2019/2/1) إلى (2019/4/1).

ثانياً: منهج البحث:

إذا كان لا بد لكل معرفة إنسانية من أن تسلك طريقاً يؤدي بها إلى تحقيق الغاية والهدف المنشود، فليس من بد لكل باحث أن يحدد له منهجاً أو طريقة للوصول إلى مبتغياته العلمية وعلى وفق ذلك، وبناءً عليه، أضحى المنهج ضرورة لكل طالب حقيقة علمية وبحثية.

والمنهج، في اللغة هو الطريق الواضح[20]، وللمنهج بعدٌ تاريخي قديم فقد استخدم هذه المفردة "افلاطون"، بمعاني متعددة، مثل البحث، النظر، والمعرفة، في حين استخدمها "أرسطو" بمعنى البحث .[21]

وليس من جدل على أن للمنهج تعاريف عدة قد تختلف في اتجاهاتها ومضامينها، ومن بين التعاريف المهمة للمنهج هو الطريقة التي تؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم إذا ما تم الاعتماد على القواعد العامة الحاكمة لسير العمليات العقلية للوصول إلى النتيجة[22]. كما عرف المنهج على أنه الأسلوب الرئيس الذي يحدد الإطار العام للدراسة وإستراتيجيتها.[23]

وهذا يعني أن المنهجية يجب أن تتوافر فيها جملة من الشروط والالتزامات العلمية، والجهود الصادقة للإقرار بالوقائع، وذلك باستخدام مصطلحات دقيقة وتفسير الوقائع وتحليلها، ثم استخلاص القوانين والقواعد.[24]

وليس بخاف أن الظواهر الاجتماعية متنوعة متعددة، وتبعاً لذلك تنوعت وتعددت المناهج واختلفت بحسب متطلبات موضوع كل دراسة[25]. وبناءً على ما سلف فإن الباحث قد يلجأ إلى الاستعانة بأكثر من منهج حتى يحقق غايته في الوصول إلى مبتغياته العلمية والبحثية، ولعلنا نستطيع أن نُسطر أهم المناهج المستخدمة في هذه الدراسة وهي:

1.المنهج التاريخي: *The Historical Method*

كثيرة هي الظواهر الاجتماعية التي يتطلب تفسيرها الرجوع إلى خلفياتها التاريخية لتتبع نشأتها وتطورها التاريخي[26]. فكما هو معلوم أن الكثير من الظواهر الاجتماعية، لا تنشأ من العدم وإنما هناك تدرج وتطور للظاهرة أو المشكلة الاجتماعية حتى وصلت إلى أن تكون محط الاهتمام، أو لافتة للأنظار.. وهذا يعني ان هناك عوامل عديدة تفاعلت بمرور الوقت لكي تبلور هذه الظاهرة أو تلك الصورة التي نراها عليها في وقت الدراسة، لذا نجد أن العديد من رواد الفكر مثل ابن خلدون وكارل ماركس، وتونبي، وهيجل، يؤكدون على صعوبة فهم الحاضر من دون دراسة الماضي، وفهم الماضي والحاضر يساعدنا على التنبؤ بالمستقبل .[27]

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية (منظمات المجتمع المدني ودورها في بناء قدرات الهيئة التدريسية – دراسة ميدانية لمدارس النازحين في مدينة اربيل) فإن المتغيرات المتعلقة بتنمية القدرات وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني ، مجتمعة ومنفردة لها جذورها التاريخية وأسبابها ومسبباتها، التي أسهمت في تعقيدها وصولاً إلى ما هي عليه اليوم، فضلاً عن علاقتها بظهور بعض المتغيرات التربوية

في مسيرة الطلبة النازحين التعليمية ، ولهذا فقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي، وضمنه في العديد من مفاصل هذه الدراسة .

2. **المنهج الوصفي: *Descriptive Method***

يعتقد بعض المختصين أن الوصف هو أحد أنواع الدراسات، فيما يعتقد البعض الاخر أن الوصف هو أحد أنواع المناهج، وقد كان أسلوب المنهج الوصفي مرتبطاً منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وما زال الكثير من بحوث هذه المجالات وصفياً. ويعرف المنهج الوصفي بأنه (أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة)[28]. وفي جوانب متنوعة من هذه الدراسة تم توظيف المنهج الوصفي في أكثر من مفصل وموضع.

3. **منهج المسح الاجتماعي *Social Survey Method*** [29]

منهج المسح الاجتماعي، من المناهج التي يكثر استعمالها في مجال البحث الاجتماعي[1**]، ويعد من أبرز أنماط الدراسات ذات المضمون الوصفي. ويعتمد هذا المنهج في جمع البيانات على جملة من الأدوات، كالاستبانة، المقابلة، والملاحظة بأنواعها. ويتم بواسطة منهج المسح الاجتماعي الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها للاستفادة من نتائجها للوصول إلى الحقائق المطلوبة إثباتها في الدراسة المعنية.

وهو بهذا المنظور يعد أسلوباً من أساليب البحث الاجتماعي يتم فيه تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقاً علمياً لدراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو أوضاع اجتماعية معينة، للحصول على جميع المعلومات التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة وبعد تصنيف هذه البيانات وتحليلها يمكن الإفادة منها في الأغراض العلمية. وتصنف المسوح الاجتماعية من ناحية المجال البشري إلى مسوح شاملة، أي دراسة شاملة للمجتمع وبجميع أفراده[30]، ومسوح العينة أي اختيار عدد من أفراد المجتمع يمثلون المجتمع بخصائصهم الأساسية وتجري عليهم الدراسة.

ولقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة، منهج المسح الاجتماعي الشامل، لأفراد العينة كافة، والمتمثل بالكادر الاداري والتدريسي، للوصول إلى النتائج، التي تشخص طبيعة تأثير المتغيرات المجتمعية في المشكلات التربوية. ولقد استعان الباحث بالوسائل الآتية:

1** احد انواع المسح الاجتماعي، هو المسح المدرسي: ظهر هذا النوع من البحث في بداية القرن العشرين، عندما قام بعض العاملين في مهنة التعليم بعمليات مسح مدرسي توصلوا خلالها إلى نتائج تزيد من كفاية العملية التربوية وفاعليتها، ومن امثلة الدراسات المسحية التي ترتبط بالمسح المدرسي، المعلم، التعلم، المدرسة، والمنهج. ينظر: د. فاطمة عوض صابر، د. مرفت على خفاجة، اسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر،2002، ص90-92.

1.الاستبانة.Questionnaire

2.المقابلة.Interview

3.الملاحظة.Observation

- الاستبانة:Questionnaire

أعد الباحث في الاستبانة مجموعة من الأسئلة التي تم اختيارها بعناية لتحقيق مبتغيات البحث، لكون الاستبانة أداة شائعة في المجتمعات التي تتميز بارتفاع المستوى الثقافي والعلمي، فضلاً عن الوعي بأهمية البحث العلمي، وتعد الاستبانة أداة تتألف من مجموعة أسئلة صيغت بطريقة تتناسب وأهداف البحث من أجل الحصول على إجابات معينة تحقق الأهداف التي حددها الباحث سلفاً.[31]

- المقابلة Interview :

تتميز العلوم الاجتماعية والتربوية[2*]، بتعدد أدوات جمع المعلومات والبيانات، وزيادة الثقة بنتائجها ومردوداتها، والمقابلة هي إحدى الأدوات المهمة في جمع البيانات ويكثر الاستعانة بها، وهي نوع من التفاعل اللفظي الموجه والمعتمد على المواجهة الشخصية بين الباحث والمبحوث بحيث تأخذ صيغة السؤال والجواب وغالباً ما تكون المقابلة محددة بأهداف مسبقة من قبل الباحث، وهي من أكثر الوسائل الفعالة للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية[32]. وقد اعتمد البحث على سلسلة متواصلة من المقابلات للمعنيين شكلت حجر الأساس في بلورة النتائج النهائية للدراسة. كما ان الباحث اعتمد على أكثر أنواع المقابلات استخداماً وهي:[33]

1. المقابلة الحرة:

وتتميز بالمرونة المطلقة، فلا تتحدد فيها الأسئلة التي ستوجه للمبحوث، ولا احتمالات الإجابة، فيترك فيها قدراً كبيراً من التحرر للمبحوث للإفصاح عن آرائه، واتجاهاته، وانفعالاته، ومشاعره.

2. المقابلة المقننة:

يتحدد فيها شكل ومضمون المقابلة بقدر الإمكان قبل القيام بها، فتوضع قائمة من الأسئلة يلتزم بها الباحث، وتوجه الأسئلة بالكلمات نفسها والترتيب نفسه لجميع الأفراد المبحوثين.

[2*] وقد يسمى باجتماعيات التربية– ويهتم بدراسة القوى الاجتماعية التي ينمو الفرد من خلالها، وبالعلاقات الاجتماعية التي يكتسب الفرد خبرته بها ومن خلالها. ويمكن ان نميز ثلاثة محاور أساسية التي توجد في ميدان التربية والتي تكون مادة علم الاجتماع التربوي. وهذه المحاور هي:

1. البيئة الاجتماعية للتلميذ خارج المدرسة. شكل الأسرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية.
2. البيئة الاجتماعية الداخلية للمدرسة والصف الدراسي. وتشمل التنظيم المدرسي، العلاقات الاجتماعية داخل الصف، والضبط التربوي، بنية القوة والنفوذ.
3. البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الكبير الذي توجد فيه المدرسة.
4. وتشمل دراسة العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاخرى في المجتمع الكبير. ينظر: د.محمود قمبر، مصدر سبق ذكره، ص49 –50

5. المقابلة المتمركزة حول موضوع معين (البؤرية):

تركز المقابلة حول خبرة معينة صاغها الفرد، ونتائج هذه الخبرة، ومعنى ذلك أن القائم بالمقابلة يعلم أن المبحوثين قد اشتركوا في موقف معين، لمعرفة مدى اهتمام المبحوث بالخبرة موضوع المقابلة.

- الملاحظة:Observation

من وسائل جمع المعلومات المفيدة لأغراض التحليل والاستكشاف، وقد شكلت هذه الوسيلة مصدراً مهماً في رصد العديد من الحالات والتثبت منها، مما عزز النتائج العلمية التي توصل إليها البحث.

ثالثاً : تحليل معطيات العمل الميداني

1- الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	40%
انثى	30	60%
المجموع	**50**	**100%**

يبين الجدول رقم (1) جنس المبحوثين من الهيئة التدريسية وظهر لدينا 40% من الذكور و60% من الاناث وهذا يشير الى متغير الجندر المهم في موضوع بناء القدرات واهتمام المنظمات الدولية والمحلية باشراك النساء في مشاريعهم .

2- العمر:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
20-30	9	18%
31-40	17	34%
41-50	19	38%
50-63	10	20%
المجموع	**50**	**100%**

من خلال الجدول اعلاه نرى متغير العمر للهيئة التدريسية المستهدفة من البحث فظهر تفاوت نسبي بين المراحل العمرية ما بين (18% و20%) للفئات العمرية 20-30و50-63 ، بينما ظهر لدينا بعد التحليل نسبة (34%و38%) للفئات العرية بين 31-40و41-50 .

3- الحالة الزوجية:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
اعزب	7	14%
متزوج	37	74%
مطلق	---	---
ارمل	6	12%
المجموع	**50**	**100%**

يتبين من خلال الجدول رقم (3) متغير الحالة الاجتماعية فالنسبة الاكبر للمتزوجين ب74% بينما فئة العزاب 14% والارمل 12% والمطلق بدون نسبة ، ومن هذ المتغير ينكشف لدينا الاستقرار الذي يعيشه الفرد داخل الهيئة التدريسية من خلال الزواج ورغبته في تطوير قابلياته وتنمية قدراته .

4- عدد سنوات الخدمة

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1-10	18	36%
11-20	10	20%
21-30	16	32%
31-40	6	12%
المجموع	**50**	**100%**

الجدول اعلاه يوضح لنا عدد سنوات الخدمة للهيئة التدريسية ونلاحظ وجود فئة المتعينين الجدد بين سنة وعشر سنوات بنسبة 36% بينما الفئة 11-20سنة كانوا 20% والفئة 21-30بنسبة 32% وكانت النسبة الاقل 12% من نصيب فئة 31-40سنة ، ويمكن القول ان فئة الشباب المقبلين بشدة على العملية التربوية يرغبون بشكل كبير في تطوير مواهبهم وقابلياتهم وقدراتهم في مجال العملية التربوية مما يحقق اهداف التدريب .

5-طبيعة المدرسة

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
بنين	9	18%
بنات	6	12%
مختلطة	35	70%
المجموع	50	100%

من خلال الجدول رقم (5) يتوضح لنا طبيعة المدرسة التي انشملت ببناء القدرات من قبل منظمات المجتمع المدني ويتوضح ان المدارس المختلطة بلغت نسبتها الاكبر ب70% وهذا يوضح كبر عدد الطلبة النازحين وعدم وجود مدارس كافية للفصل بين الجنسين ، بينما ظهرت نسبة 18% لمدارس البنين و12% لمدارس البنات .

6- عدد الدورات:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
دورة واحدة	20	40%
دورتان	14	28%
3 دورات	8	16%
4 دورات فاكثر	8	16%
المجموع	**50**	**100%**

يتبين من خلال الجدول اعلاه عدد الدورات التي حصل عليها الكادر التدريسي في مدارس النازحين وبسبب كبر حجم الكادر كانت هناك نسبة 40% لدورة واحدة وتدرجت النسب المتبقية من 28% لدورتان و16% لكل من 3دورات و4دورات فاكثر .

7- التدريبات المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
داخل العراق	50	100%
خارج العراق	صفر	صفر
المجموع	**50**	**100%**

يتبين من خلال الجدول رقم (7) ان الدورات التي حصل عليها الكادر التدريسي داخل العراق بلغت 100% وهذا يدل على ان منظمات المجتمع المدني الدولية كانت تقيم دوراتها داخل العراق في بداية النزوح وبعدها سعت الى مشاركة العملية التعليمية للكادر مع التجارب التربوية من خارج العراق ، ويمكن القول ان هذا الجدول قد حقق جزء من الفرضية الرئيسية من عملنا في البحث .

8- المحاور التي تضمنتها التدريبات التي حصل عليها المعلم:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
اعادة تأهيل	7	14%
بناء قدرات	18	36%
تعليم ناشط	12	24%
طرائق تدريس معاصرة	5	10%
طرق التعامل مع الطلبة النازحين	8	16%
المجموع	50	100%

من خلال الجدول اعلاه يتوضح لدينا تنوع التدريبات التي حصل عليها الكادر التدريسي فشكلت نسبة 36% لبناء القدرات في مستويات متعددة ومتنوعة وتدرجت النسب الاخرى بين اعادة التاهيل 14% وتعلم ناشط 24% وطرق التدريس المعاصر 10% وطرق التعامل مع الطلبة 16% .

9- مساهمة التدريب الذي حصلت عليه في اعادة تأهيلك النفسي والعلمي:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	84%
لا	صفر	صفر
احيانا	8	16%
المجموع	**50**	**100%**

يبين الجدول اعلاه حالة الكادر التدريسي الذي تأثر كثيرا بالنزوح والابتعاد فترة طويلة عن اداء مهام التعليم وكيف ساعدت الدورات التدريبية في اعادة الاندماج ورفع مستوى التأهيل النفسي والعلمي للكادر التدريسي فنسبة 84% تمثل نسبة كبيرة جدا تؤكد هذا الامر .

10- تطبيق مواضيع التدريب داخل الصف الدراسي

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	37	74%
لا	صفر	صفر
احيانا	13	26%
المجموع	**50**	**100%**

من خلال الجدول اعلاه يتبين لدينا المستوى العالي الذي حصل عليه الكادر التدريسي من خلال بناء قدراته عن طريق الدورات التي حصل عليها من منظمات المجتمع المدني بعد ان كشفت التقارير التربوية ان هناك تطبيق واضح من قبل الكادر لما تعلموه داخل الصف المدرسي وتوضح هذا من خلال نسبة الاجابة عن هذا السؤال ب74% واحيانا ب26% وهنا

يمكن تحقيق احد الفرضيات الرئيسية للبحث في مساهمة بناء القدرات في رفع مستوى الكفاءة لدى الكادر التدريسي .

11- الاستجابة العلمية من قبل الطالب لتطور قدرات المعلم كمرسل للمعلومة:

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	76%
لا	صفر	صفر
احيانا	12	24%
المجموع	**50**	**100%**

من خلال الجدول رقم (11) يتوضح لدينا تفاعل الطلبة مع المعلومات المقدمة من قبل الكادر التدريسي والتي تدل على تطور قابليات المدرس التنموية وتحقيق للتعلم الناشط ، حيث تمثل نسبة 76% الاكبر مع وجود نسبة 24 احيانا ، وهنا تتحقق لدينا احدى الفرضيات الثانوية للبحث في اثر بناء قدرات الهيئة التدريسية على مسيرة الطالب العلمية.

12- مساهمة بناء القدرات من قبل المنظمات في اعادة تأهيل الطلبة النازحين

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	56%
لا	صفر	صفر
احيانا	22	44%
المجموع	**50**	**100%**

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان نسبة 56% من الاجابات اكدت على وجود تأثر واضح من قبل الطلبة ببناء قدرات المدرسين الذين يقدمون المادة التعليمية حيث كان هناك شراكة علمية تنموية بين الكادر التدريسي ومنظمات المجتمع المدني هدفها اعادة تأهيل الطالب النازح الذي تعرض لمتغيرات تربوية كبيرة جدا بسبب النزوح ، بينما بينت الاجابات ان نسبة 44% بإجابة احيانا في تحقيق هذا الامر .

13- تشجيع الادارة المدرسية في استخدام القدرات المطورة

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	47	94%
لا	صفر	صفر
احيانا	3	6%
المجموع	50	100%

من خلال الجدول رقم (13) يتوضح لنا التعاون الفاعل بين الادارة والكادر التدريسي الذي تلقى التدريبات من قبل منظمات المجتمع المدني وكيف يستخدم هذه القدرات في تطوير العملية التعليمية داخل البيئة المدرسية ، شكلت نسبة 94% الاكبر في تحقيق هذا الامر ، وهنا يمكن ان تتحقق الفرضية الثانوية (اثر بناء قدرات الهيئة التدريسية على نجاح العملية التعليمية في ممثليات التربية).

14- تشجيع ممثلية التربية للنازحين في استخدام القدرات خلال التعليم

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	36	72%
لا	4	8%
احيانا	10	20%
المجموع	**50**	**100%**

من خلال الجدول اعلاه ظهرت لدينا اجابات المبحوثين بتمثيل نسبة 72% من اغلب الاجابات التي تؤكد على الدور التشجيعي الفاعل من قبل ممثليات التربية على تطبيق القدرات المطورة خلال ممارسة عملية التعليم بتوجيه الادارات والاشراف ومديريات الاعداد والتدريب وهذا واضح من نسبة الاجابات بين القبول والتفاوت وهذا يحقق ايضا احدى فرضيات البحث مارست منظمات المجتمع المدني دورا بارزا في بناء قدرات الهيئة التدريسية لمدارس النازحين بكل او باخر .

15- نقل وتداول المعلومات والمعرفة والقدرات مع الزملاء الاخرين

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	76%
لا	صفر	صفر
احيانا	12	24%
المجموع	**50**	**100%**

من خلال الجدول رقم (15) تبين لنا تشارك المعلومات وتداولها بين المستفيدين من دورات المنظمات المدنية والاخرين الذين لم يحصلوا على هذه الفرصة بنسبة 76% بغالبية اجابات المبحوثين وتفاوت الاخرين بنسبة 24% ، وهذا يؤكد تحقيق احد اهداف التدريب في نقل المعلومات وتشاركها مع الاخرين كي تعم الفائدة التنموية .

16- مساهمة تأهيل المعلم في ارتفاع المستوى التعليمي للطالب النازح

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	54%
لا	صفر	صفر
احيانا	23	26%
المجموع	**50**	**100%**

من خلال الجدول اعلاه ظهرت لدينا مساهمة كبيرة من قبل المعلم في رفع المستوى التعليمي للطالب النازح من خلال تطبيقه للتعلم الناشط والقدرة التنموية التي حصل عليها من التدريبات بنسبة 54% ونسبة متفاوتة 26% ، وهنا تتحقق لدينا فرضية مهمة في البحث وهي اثر بناء قدرات الهبيئة التدريسية على مسيرة الطالب العلمية .

خامسا : نتائج البحث

1- من نتائج البحث تبين ان جنس المبحوثين من الهيئة التدريسية 40% منهم من المدرسين و60% منهم من المدرسات .

2- من نتائج البحث ظهر تفاوت نسبي بين المراحل العمرية ما بين (18% و20%) للفئات العمرية 20-30و50-63 ، بينما ظهر لدينا بعد التحليل نسبة (34%و38%) للفئات العرية بين 31-40و41-50 .

3- من نتائج البحث ان متغير الحالة الاجتماعية ،فالنسبة الاكبر للمتزوجين ب74% بينما فئة العزاب 14% والارمل 12% والمطلق بدون نسبة .

4- من نتائج البحث يوضح لنا عدد سنوات الخدمة للهيئة التدريسية ونلاحظ وجود فئة المتعينين الجدد بين سنة وعشر سنوات بنسبة 36% بينما الفئة 11-20سنة كانوا 20% والفئة 21-30بنسبة 32% وكانت النسبة الاقل 12% من نصيب فئة 31-4-سنة .

5- من نتائج البحث يتوضح لنا طبيعة المدرسة التي انشملت ببناء القدرات من قبل منظمات المجتمع المدني ويتوضح ان المدارس المختلطة بلغت نسبتها الاكبر ب70% وهذا يوضح كبر عدد الطلبة النازحين وعدم وجود مدارس كافية للفصل بين الجنسين، بينما ظهرت نسبة 18% لمدارس البنين و12% لمدارس البنات.

6- من نتائج البحث ظهر عدد الدورات التي حصل عليها الكادر التدريسي في مدارس النازحين وبسبب كبر حجم الكادر كانت هناك نسبة 40% لدورة واحدة وتدرجت النسب المتبقية من 28% لدورتان و16% لكل من 3 دورات و4 دورات فاكثر .

7- من نتائج البحث ان الدورات التي حصل عليها الكادر التدريسي داخل العراق بلغت 100% وهذا يدل على ان منظمات المجتمع المدني الدولية كانت تقيم دوراتها داخل العراق في بداية النزوح .

8- من نتائج البحث توضح لدينا تنوع التدريبات التي حصل عليها الكادر التدريسي فشكلت نسبة 36% لبناء القدرات في مستويات متعددة ومتنوعة وتدرجت النسب الاخرى بين اعادة التأهيل 14% وتعليم ناشط 24% وطرق التدريس المعاصر 10% وطرق التعامل مع الطلبة 16% .

9- من نتائج البحث ظهر حالة الكادر التدريسي الذي تأثر كثيرا بالنزوح والابتعاد فترة طويلة عن اداء مهام التعليم وكيف ساعدت الدورات التدريبية في اعادة الاندماج ورفع مستوى التأهيل النفسي والعلمي للكادر التدريسي فنسبة 84% تمثل نسبة كبيرة جدا تؤكد هذا الامر .

10- من نتائج البحث يتبين لدينا المستوى العالي الذي حصل عليه الكادر التدريسي من خلال بناء قدراته فنسبة الاجابة عن هذا السؤال ب74% واحيانا ب26% وهنا يمكن تحقيق احد الفرضيات الرئيسية للبحث في مساهمة بناء القدرات في رفع مستوى الكفاءة لدى الكادر التدريسي .

11- من نتائج البحث يتوضح لدينا تفاعل الطلبة مع المعلومات المقدمة من قبل الكادر التدريسي والتي تدل على تطور قابليات المدرس التنموية وتحقيق للتعلم الناشط ، حيث تمثل نسبة 76% الاكبر مع وجود نسبة 24 احيانا ، وهنا تتحقق لدينا احدى الفرضيات الثانوية للبحث في اثر بناء قدرات الهيئة التدريسية على مسيرة الطالب العلمية.

12- من نتائج البحث ظهر ان نسبة 56% من الاجابات اكدت على وجود تأثر واضح من قبل الطلبة ببناء قدرات المدرسين ، بينما بينت الاجابات ان نسبة 44% بإجابة احيانا في تحقيق هذا الامر .

13- من نتائج البحث يتوضح شكلت نسبة 94% الاكبر في تحقيق اثر بناء قدرات الهيئة التدريسية على نجاح العملية التعليمية في ممثليات التربية .

14- من نتائج البحث ظهرت لدينا اجابات المبحوثين بتمثيل نسبة 72% من اغلب الاجابات التي تؤكد على الدور التشجيعي الفاعل من قبل ممثليات التربية على تطبيق القدرات المطورة خلال ممارسة عملية التعليم

15- من نتائج البحث تبين لنا تشارك المعلومات وتداولها بين المستفيدين من دورات المنظمات المدنية والاخرين الذين لم يحصلوا على هذه الفرصة بنسبة 76% بغالبية اجابات المبحوثين وتفاوت الاخرين بنسبة 24% ، وهذا يؤكد تحقيق احد اهداف التدريب في نقل المعلومات وتشاركها مع الاخرين كي تعم الفائدة التنموية .

16- من نتائج البحث ظهرت لدينا مساهمة كبيرة من قبل المعلم في رفع المستوى التعليمي للطالب النازح من خلال تطبيقه للتعلم الناشط والقدرة التنموية التي حصل عليها من التدريبات بنسبة 54% ونسبة

متفاوتة 26% ، وهنا تتحقق لدينا فرضية مهمة في البحث وهي اثر بناء قدرات الهيئة التدريسية على مسيرة الطالب العلمية .

سادسا : التوصيات والمقترحات

1- الاعتناء بالمدرسين اعتناء خاصا بإقامة دورات جادة لتدريبهم على كيفية التدريس وتثقيفهم علميا .
2- إثراء بيئة الصف والمدرسة بالمثيرات المتنوعة التي تشجع الطالب على العمل والبحث عن المعرفة وتوليدها وبنائها وتوظيفها .
3- توفير خبرات تعليمية وفرص تعليمية داعمة تتطلب من الطالب العمل العقلي والجسدي ضمن الفرق والمجموعات المتعاونة , كما تتطلب القيام بالعمل مستقبلات معتمدا على فقدراته الذاتية .
4- الاهتمام بتنمية المهارات الابتكارية والإبداعية والأفكار الخاصة بالطلاب الموهوبين ومحاولة دراستها من خلال إنشاء معمل للابتكارات بكل مدرسة للمساعدة على تنمية وتوجيه هذه الابتكارات ومحاولة الاستفادة منها ومعرفة مدى ملاءمتها للتطبيق .
5- ترسيخ ثقافة الولاء والانتماء من خلال مبادرة مستقلة داخل مشروع المدارس المبدعة يتم فيها نشر ثقافة الانتماء وحب الوطن والمحافظة على الهوية .
6- عدم إدماج المعلمين والمعلمات الجدد في عملية التدريس قبل إخضاعهم لعملية تدريب مكثفة من قبل إدارة التدريب بالتعاون مع إدارة المناهج والإشراف التربوي في الوزارة على أن ما يكون هذا التدريب تدريباً حقيقياً ، يقوم به مدربون أكفاء ويقوم المتدرب تقويماً حقيقياً صادقاً .
7- تحديث عمليات الاتصال والإدارة في المؤسسات التعليمية من خلال الأخذ بمنهج المؤسسة الإلكترونية، ومن توفير المناخ الملائم لانضباط العملية التعليمية وانطلاقها لتواكب العصر.
8- الاهتمام والعناية ببرنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم باعتبارهم الأداة الحقيقية لتفعيل كافة أشكال ومداخل التطوير، وتحقيق التأهيل المرغوب للطلاب وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية.
9- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها، ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسية لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التربية المستمرة.

Sources

1- Wajih Kawtharani, Civil Society and the State in the Arab World, pp. 121-131, Said Ibn Said Al-Alawi and others, research group presented to the symposium and discussions of the Center for Arab Unity Studies, entitled Civil Society and its role in achieving democracy, Beirut, 1992.

2- Maryam Issa Shabrawi, NGOs in the Arabian Gulf, reality and challenges, Journal of Social Affairs, No. / 81, 2004, p 85.

3- Yasser Fathi Hindawi Mahdi, empowering teachers in schools of basic education in Egypt, a field study, Journal of the Faculty of Education, Ain Shams University, 2007, p. 14.

4-Jamil Saliba, the philosophical lexicon, the Lebanese Book House, i 1, Beirut, 1973, p. 278.

5-Michel Dinkin Dictionary of Sociology, translation d. Ihsan Mohammed Hassan, Freedom House for Printing and Publishing, Baghdad 1985, p. 291.

6-Assanein Tawfiq, Building Civil Society, Quantitative and Qualitative Indicators, I, Symposium on Civil Society and Democratic Transformation in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1992, pp. 69-70.

7- Matrouk Faleh D., Society, Democracy and the State in Arab Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1997, p. 27.

8-Don, E., Eberly, Building a Society of Citizens, Civil Society in the 21st Century, Translated by: Hisham Abdullah, 1st Floor, Al-Ahlia Publishing, Amman, 2003.

9-Abdulaziz Rakah, Beyond the State-Nation at Jürgen Habermas, Dissemination Publications, Dar Al-Aman, 1st Floor, Dar Al-Arabiya Press, Beirut, 2011, pp. 123--124.

10-Habib Al-Janhani, Civil Society and its Intellectual Dimensions, Renewed Horizons of Knowledge, Dar Al-Fikr Publishing, Damascus, 2003, p. 16.

11- Habib al-Janhani, ibid., P. 23.

12-Graeme Jill, Dynamics of the Democratic Process and Civil Society, Translated by: Shaukat Yousef, Dar Al-Takween for Authoring, Translation and Publishing, Damascus, 2009, p. 80

13-Hassan Sahata Saafan, Development Trends in Arab Society, League of Arab States, Progress Press, Algeria, 1973, p. 225.

14- Hassan Sahata Saafan, Development Trends in Arab Society, previous source, p. 227.

15- Fawzia al-Attiyah, Historical Roots of Civil Society Organizations with a Focus on Women's Organizations, Proceedings of the First National Conference of Civil Society Organizations, organized by the Ministry of State for Civil Society Affairs, Baghdad, 2004, p. 46.

16- Fawzia al-Attiyah, Historical Roots of Civil Society Organizations, op. Cit., P. 53.

17-NCCI: The Concept of Civil Society in Iraq, NGO Coordination Committee for Iraq, 2011, p. 5.

18- NCCI: The Concept of Civil Society in Iraq, op. Cit., P. 7.

19- Fawzia al-Attiyah, Historical Roots of Civil Society Organizations, ibid., P. 33.

20- Mohammed Al-Razi, Mukhtar Al-Sahah, Publishers Library, Beirut, 1995, p. 681.

21-D. Abdel Basset Mohamed Hassan, Fundamentals of Social Research, 12th, Wahba Library, Cairo, 1998, p. 210.

22-Mitchell .D.A Dictionary of Sociology Routledge and kegan paul, London 1973 P.34-35.

23-Abdul Aziz Abdullah Mukhtar, Research Methods for Social Work, Cairo, University Knowledge House, 1995, p. 26.
24-Dr. Sadiq al-Aswad, Political Sociology, Foundations and Dimensions, College of Political Science, University of Baghdad, 1990, p. 52.
25-D. Maan Khalil Omar, Objectivity and Analysis in Social Research, 1st Edition, Dar Al Afaq Publications, Beirut, 1983, pp. 44-54
26-Dr. Ihsan Mohammed Hassan, Sociology, an analytical study in theories and social systems, Higher Education Press, Baghdad, Iraq, 2000, p. 65.
27-W. Hegel, Lectures on the History of Philosophy, Vol. 3, The Haden Press, 1977, P. 93
28-D. Raja Wahid Dwidari, Scientific Research Its Theoretical Foundations and Practical Practices, 1st floor, Dar Al-Fikr Al-Ma'asir, Beirut, Lebanon, Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, 2000, p. 183.
29-D. Omar Mohammed Al-Toumi Al-Shaibani, Social Research Methods, 3rd Edition, Al-Fateh Publications, Dietar Press, Libya, 1989, p. 112.
30-Jabr Majeed Hamid, methods of social research, House of Books for Printing and Publishing, Baghdad, 1991, pp. 56-57.
31-Dr. Mohamed Ali Mohamed, Sociology and Scientific Method, previous source, p. 376.
32-Ahmad Badr, Fundamentals of Scientific Research and Methods, 4th Edition, Kuwait, Printing Agency, 198, p. 338.
33-Dr.. Mohamed Ali Mohamed, previous source, pp. 467--468.